جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

تطبيق الذكاء الاصطناعي في نطاق العلاقات العقدية

رسالة قدّمها الطالب

علي عبد الكاظم رزيج

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء

من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف الدكتور

أ. د. حسن فضالة موسى

استاذ القانون المدني

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

(اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ

عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ)

صدق الله العظيم

سورة العلق، الآية (١ ـ ٤)

الإهـــداء

إلى من غمرني بعطفه وعلّمني الصبر والثبات

إلى شمعة الدار

إلى والدي الحبيب

وإلى من كانت وما زالت نبع الحب والدعاء،

إلى من ساندتني بصبرها واحتوتني بحنانها،

إلى أمي الصابرة، مؤنسي في وحدتي.

لكم جميعًا أُهدي هذا العمل عرفانًا ومودةً.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبفضله تُنال الغايات.

أتقدم بخالص الحمد والثناء لربّ العالمين، الذي وهبني نعمة العقل، ويسّر لي سُبل العلم، وسدّد خطاي في هذه المسيرة العلمية، فأخرجني من ظلمات الجهل إلى نور المعرفة، وجعل هذا الجهد في موازين حسناتي ببركة نبيّه الكريم، وآله الأطهار.

ومن واجبي الأكاديمي والأخلاقي أن أُعرب عن عظيم امتناني وتقديري لأستاذي المشرف الدكتور (د. حسن فضالة حسن)، لما قدّمه من دعم علمي وتوجيه أكاديمي دقيق، ولم يبخل بعلمه أو وقته، فكان نعم المشرف، ونعم الناصح. فجزاه الله عني خير الجزاء، وسدّد خطاه بما يُحب ويرضى.

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى معهد العلمين للدراسات بكادره التدريسي والإداري، على قبولهم لي ضمن برامجهم العلمية، واحتضاني خلال فترة دراستي بكل ترحاب واهتمام.

ولا يفوتني أن أخص بالشكر والتقدير أفراد أسرتي الكريمة، الذين ساندوني طوال سنوات الدراسة، وذلّلوا لي الصعاب، وكانوا العون والدعم المادي والمعنوي في كل مراحل هذا الإنجاز.

ملخص

من المتفق عليه إن النص القانوني سواءً كان في نطاق القوانين الإجرائية أو الموضوعية يجب أن يواكب التطورات التي تطرأ على حياة أفراد المجتمع، فأي جمود في النص يجعل منه نصاً عاجزاً أمام ما يستجد من أمور تلي إصدار النص القانوني، لذلك أولى المشرعون في الكثير من القوانين جانب فلسفة الصياغة القانونية جانباً من الأهمية، ومن التطورات التي لحقت المجالات ما نشأ عن الثورة المعلوماتية من آثار، أذ تمثل التعاملات الإلكترونية في الوقت الحاضر حقيقة طرحت نفسها بقوة في نطاق التعاملات بين الأفراد، فالمسافات والوقت ونفقات السفر هي معضلات قامت التبادلات الإلكترونية بالقضاء عليها، إذ أنّ الكثير من التعاقدات والالتزامات أضحت اليوم يتم الوفاء بها من خلال مستند إلكتروني يتكون من كتابة إلكترونية مثبتة على دعامة إلكترونية ولاسيما بعد ظهور تقنية الذكاء الاصطناعي.

إنّ أهمية دراسة موضوع البحث تعزز للوهلة الأولى الوقوف على درجة المساواة التي منحتها التشريعات للتعاقدات التي تتم عبر الذكاء الاصطناعي قياساً بالتعاقدات الورقية التي ساد العمل الكثير من الوقت والكثير من المجالات، كما أن تسليط الضوء على هذه الموضوعات يكشف عن الكثير من المسائل التي لم يتعرض لها المشرعون في قوانين التواقيع الرقمية.

وتطرح دراسة هذه الموضوعات عدة إشكاليات في الجانبين العملي والنظري، فعلى الصعيد العملي تبرز إشكالية دراسة هذا الموضوع من الكثير من خلال عدم النضج التشريعي الكافي لاسيما العراقي منها لم تمنح إلى الوقت الحاضر الدعامة العاملة بالذكاء الاصطناعي الحجية القانونية التي تكون كفيلة بتحقيق الاستقرار للتعاملات التي تتم بين الأفراد عبر الوسائل الإلكترونية ومنها ما يخص التطبيق الذكي، أما على الصعيد النظري فإنّ دراسة هذا الموضوع تطرح إشكالات متعددة منها عدم الإقرار التشريعي للانضمة العاملة بالذكاء الاصطناعي خصوصا تلك المتدخلة بالنضم القانونية ومنها التعاقدات بكافة أنواعها .

إنّ دراسة موضوع البحث يفرض علينّا لزاماً أن نتناوله ضمن منهج الدراسة التحليلية، بين القانون العراقي وبعض القوانين كالقانون المدني الفرنسي والقانون المدني المصري والقوانين الخاصة بالمعاملات الالكترونية والتي تكون ذات صلة في موضوع البحث،

وسوف نتناول هذا الموضوع ضمن خطة بحثية مكنة من ثلاثة فصول

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٣
الفصل الأول **الإطار القانوني لعقود الذكاء الاصطناعي**	٤ ــ ٤٨
المبحث الأول: مفهوم العقود المبرمة بالذكاء الاصطناعي	٤ــ ٢٦
المطلب الأول: ماهية العقود المبرمة بالذكاء الاصطناعي	٥ــ ١٦
الفرع الأول: التعريف بالعقود المبرمة بالذكاء الاصطناعي	٩ــ ١١
الفرع الثاني : مميزات تطبيق الذكاء الاصطناعي في العقود	١٢ــ ١٦
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للعقود المبرمة بالذكاء الاصطناعي	١٦ ــ ٢٦
الفرع الأول: عقود الذكاء الاصطناعي ذات وسائل الكترونية	١٦ــ ٢٢
الفرع الثاني: عقود الذكاء الاصطناعي عقود قائمة بذاتها	٢٣ــ ٢٦
المبحث الثاني: حلول الذكاء الاصطناعي في نطاق العلاقات العقدية	٢٧ــ ٤٨
المطلب الأول: الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي	٢٧ــ ٣٧
الفرع الأول: الصلاحية القانونية لتطبيق الذكاء الاصطناعي للتعاقد	٢٨ــ ٣٣
الفرع الثاني: صحة التعاقد بالذكاء الاصطناعي	٣٣ ــ ٣٧
المطلب الثاني: تحديات حلول الذكاء الاصطناعي في التعاقد محل التعاقد التقليدي	٣٧ــ ٤٨
الفرع الأول: التحديات التقنية	٣٨ـ ٤٢
الفرع الثاني: التحديات القانونية	٤٢ ــ ٤٨

الفصل الثاني **إنشاء العقود عن طريق الذكاء الاصطناعي**	**٤٩ـ ١٠١**
المبحث الأول: تطبيق الذكاء الاصطناعي على المراحل الممهدة للتعاقد	**٤٩ ـ ٧٥**
المطلب الأول: الشكلية والتفاوض في عقود الذكاء الاصطناعي	**٥٠ـ٦٢**
الفرع الأول: إدراج مسودة العقد عبر الذكاء الاصطناعي	**٥٠ ـ ٥٥**
الفرع الثاني: إمكانية التفاوض عبر الذكاء الاصطناعي	**٥٥ ـ ٦٢**
المطلب الثاني: مبدأ سلطان الارادة في عقود الذكاء الاصطناعي	**٦٢ ـ ٧٥**
الفرع الأول: العدالة التعاقدية في عقود الذكاء الاصطناعي	**٦٢ـ ٦٨**
الفرع الثاني: الالتزام بالإفصاح والتفسير قبل التعاقد	**٦٨ ـ ٧٥**
المبحث الثاني: انعقاد العقد عبر الذكاء الاصطناعي	**٧٦ـ ١٠١**
المطلب الأول: فكرة التراضي في وسائل الذكاء الاصطناعي	**٧٦ـ ٩٢**
الفرع الأول: تطابق الإرادة في عقود الذكاء الاصطناعي	**٧٧ـ ٨٦**
الفرع الثاني: مجلس العقد ضمن تطبيق الذكاء الاصطناعي	**٨٦ ـ ٩٢**
المطلب الثاني: المحل والسبب في عقود الذكاء الاصطناعي	**٩٢ ـ ١٠١**
الفرع الأول: وجود المحل في عقود الذكاء الاصطناعي	**٩٣ـ ٩٧**
الفرع الثاني: مشروعية السبب في عقود الذكاء الاصطناعي	**٩٨ ـ ١٠١**
الفصل الثالث	**١٠٢ ـ ١٥٠**

تنفيذ العقود المبرمة بالذكاء الاصطناعي ومسؤولية الإخلال بها	
المبحث الأول: تنفيذ التزامات المتعاقدين بالذكاء الاصطناعي	١٠٢ـ ١٢٦
المطلب الأول: التنفيذ المباشر وإمكانية تعديل العقد	١٠٣ ـ١١٣
الفرع الأول: فكرة التنفيذ المباشر بوسائل الذكاء الاصطناعي	١٠٣ ـ ١٠٨
الفرع الثاني: التعديل في عقود الذكاء الاصطناعي	١٠٨ ـ ١١٣
المطلب الثاني: أثر تطبيق الذكاء الاصطناعي في التسليم ودفع الثمن	١١٣ ـ ١٢٦
الفرع الأول: التسليم في عقود الذكاء الاصطناعي	١١٣ ـ ١١٩
الفرع الثاني: آليات الدفع في عقود الذكاء الاصطناعي	١١٩ ـ ١٢٦
المبحث الثاني: أساس المسؤولية المدنية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في العقود	١٢٦ ـ ١٥٠
المطلب الأول: تحديد الطرف المسؤول في عقود الذكاء الاصطناعي	١٢٦ ـ ١٣٨
الفرع الأول: مسؤولية المتعاقدين عبر الذكاء الاصطناعي	١٢٧ ـ ١٣٤
الفرع الثاني: مسؤولية الغير في عقود الذكاء الاصطناعي	١٣٤ ـ ١٣٨
المطلب الثاني: آثار المسؤولية المدنية عن تطبيق الذكاء الاصطناعي في العقود	١٣٩ ـ ١٥٠
الفرع الأول: الوسائل الوقائية لجبر المسؤولية المدنية	١٣٩ ـ ١٤٤
الفرع الثاني: أحكام التعويض عن تطبيق الذكاء الاصطناعي في العقود	١٤٤ ـ ١٥٠
الخاتمة	١٥١ ـ ١٥٦
قائمة المصادر	١٥٧ ـ ١٧٧

مقدمة:

من المتفق عليه إن النص القانوني سواءً كان في نطاق القوانين الإجرائية أو الموضوعية يجب أن يواكب التطورات التي تطرأ على حياة أفراد المجتمع، فأي جمود في النص يجعل منه نصاً عاجزاً أمام ما يستجد من أمور تلي إصدار النص القانوني، لذلك أولى المشرعون في الكثير من القوانين جانب فلسفة الصياغة القانونية جانباً من الأهمية، ومن التطورات التي لحقت المجالات ما نشأ عن الثورة المعلوماتية من آثار، إذ أنّ ظهور الوسائل الإلكترونية في التعاملات بين الأفراد جعل منها واقعاً وأوجب خلاله ضرورة التدخل التشريعي لما ينشأ من هذه التعاملات من آثار قانونية بين الأطراف.

أولاً: موضوع البحث

تمثل التعاملات الإلكترونية في الوقت الحاضر حقيقة طرحت نفسها بقوة في نطاق التعاملات بين الأفراد، فالمسافات والوقت ونفقات السفر هي معضلات قامت التبادلات الإلكترونية بالقضاء عليها، إذ أنّ الكثير من التعاقدات والالتزامات أضحت اليوم يتم الوفاء بها من خلال مستند إلكتروني يتكون من كتابة إلكترونية مثبتة على دعامة إلكترونية ولاسيما بعد ظهور تقنية الذكاء الاصطناعي.

وفي ظل التقدم الذي شكله التعامل بالمستندات الإلكترونية بموجب برامج الذكاء الاصطناعي ظهرت الحاجة لتوفير غطاء تشريعي يضفي حجية قانونية محددة على هذه المستندات سيما أن النظرة الأولى كانت للتعاملات الإلكترونية التي تتم عبر تطبق الذكاء الاصطناعي كانت نظرة استثنائية بكونها تخالف واقع مألوف اعتمد على الدعامة الورقية، إلا أنّ ازدياد التعاملات التي ظهرت بين الأفراد عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي جعلت من الدول تتسابق في إصدار قوانين تستوعب الفكرة الجديدة التي فرضت وسيطاً إلكترونياً وكتابة إلكترونية، بما يجعل كل فرد يطمئن لهذه المستندات وما ترتبه من آثار قانونية.

ثانياً: أهمية البحث

إنّ أهمية دراسة موضوع البحث تعزز للوهلة الأولى الوقوف على درجة المساواة التي منحتها التشريعات للتعاقدات التي تتم عبر الذكاء الاصطناعي قياساً بالتعاقدات الورقية التي ساد العمل الكثير من الوقت والكثير من المجالات، كما أن تسليط الضوء على هذه الموضوعات يكشف عن الكثير من المسائل التي لم يتعرض لها المشرعون في قوانين التواقيع الرقمية، فعلى الرغم من أن الإقرار التشريعي قد تحقق بخصوص حجية المستندات الإلكترونية القانونية إلا أنّ الكثير من القوانين جاءت بحاجة إلى التعديل لا سيما ضمن التعاقدات المشوبة بعيوب رضا، وكذلك مسائل الأخطاء التي ترافق التعامل بهذه المستندات.

ومن جهة أخرى فإنّ دراسة هذا الموضوع تعزز من القيمة الثبوتية للتعاقد عبر التطبيق الذكي، فالكثير من المنازعات التي تنشأ عن المستندات الإلكترونية تتعلق بإثبات وجود هذه المستندات لا سيما أن هذه المستندات لا تتصف بالكيان المادي، ومن جانب آخر فإنّ الأهمية من دراسة هذه الموضوعات يكشف عن مدى استجابة وسيلة التعاقد الجديدة لمبدأ الثبوت بالكتابة، وهذا ما يساعد القاضي من إعمال سلطته التقديرية بخصوصها.

ثالثاً: إشكالية البحث

تطرح دراسة هذه الموضوعات عدة إشكاليات في الجانبين العملي والنظري، فعلى الصعيد العملي تبرز إشكالية دراسة هذا الموضوع من الكثير من التوجهات القضائية لا سيما العراقي منها لم تمنح إلى الوقت الحاضر الدعامة الإلكترونية الحجية القانونية التي تكون كفيلة بتحقيق الاستقرار للتعاملات التي تتم بين الأفراد عبر الوسائل الإلكترونية ومنها ما يخص التطبيق الذكي، أما على الصعيد النظري فإنّ دراسة هذا الموضوع تطرح إشكالات متعددة منها عدم الإقرار التشريعي بالحجية القانونية للصور المختلفة للمستندات الإلكترونية، فالقوانين التي جاءت لتعالج المعاملات الإلكترونية ومنها قوانين التواقيع الإلكتروني جاءت شاملة في الحجية القانونية لكافة المستندات بعدم التمييز بين ما هو رسمي أو عرفي على الرغم من أنّ قوانين الإثبات قد عالجت هذا الأمر، ومن جهة أخرى تظهر إشكالية ضمن هذا الموضوع تتجسد في أن أبعاد المسؤولية المدنية الناشئة عن الأخطاء في التعاقدات التي تتم عبر التطبيق الذكي ليست واضحة المعالم ولاسيما فيما يتعلق بإسناد المسؤولية وتحديد درجة الخطأ لكون أن التطبيق الذكي يشترك أكثر من فرد أو شخص في

تحديد عمله، ولا تقف إشكالية هذا الموضوع عند هذا الحدّ بل أن عيوب التعاملات الإلكترونية عبر تطبيق الذكاء الاصطناعي لم تضع بخصوصها القوانين المختصة حكماً معيناً فمثلاً الأخطاء الناشئة عن التعاملات لم نعثر على حكم بخصوصه في قوانين التواقيع الإلكتروني ومنها القانون العراقي.

كما تظهر إشكالية بخصوص دراسة البحث من إن موضوع الأهلية يعد من أهم مواطن الانتقاد للعقود المبرمة بوسائل الذكاء الاصطناعي، لأن مسالة تحديد كمال الاهلية ونقصانها او انعدامها يعد من أهم الاشكالات التي تواجه هذه العقود بعكس من العقود التقليدية التي لا تواجه هذا الكم من الصعوبات كونها تتم بطريقة أسهل ويمكن التأكد من الأهلية بصورة مباشرة ويمكن التحقق من الطرف الآخر من خلال البطاقة الشخصية او شهادة التسجيل، أما عقود الذكاء الاصطناعي فأنها تتم بين اشخاص لا يجمعهم مجلس عقد واحد ولا مجلس عقد حكمي إنما ينوب عنهم وسطاء الكترونيين وهنا تكمن اشكالية بحثية جديرة بالبحث.

رابعاً: منهجية البحث

إنّ دراسة موضوع البحث يفرض علينّا لزاماً أن نتناوله ضمن منهج الدراسة التحليلية، بين القانون العراقي وبعض القوانين كالقانون الفرنسي والمصري، مع ذكر موقف الاتفاقيات ذات الصلة بموضوع البحث، وذكر التوجهات القضائية بخصوص هذا الموضوع.

خامساً: خطة البحث

إن دراسة موضوع البحث تفرض تحديد خطة بحثية مكونة من فصول ثلاثة، يكون الفصل الأول مخصص لموضوع الإطار القانوني لعقود الذكاء الاصطناعي، ضمن مبحثين، يكون المبحث الأول منهما مخصص لموضوع مفهوم العقود المبرمة بالذكاء الاصطناعي، والمبحث الثاني يخصص لموضوع حلول الذكاء الاصطناعي في نطاق العلاقات العقدية، ونخصص الفصل الثاني لموضوع إنشاء العقود عن طريق الذكاء الاصطناعي، ضمن مبحثين، يكون المبحث الأول عن تطبيق الذكاء الاصطناعي على المراحل الممهدة للتعاقد، والمبحث الثاني نتكلم فيه عن انعقاد العقد عبر الذكاء الاصطناعي، ويكون الفصل الثالث عن تنفيذ العقود المبرمة بالذكاء الاصطناعي ومسؤولية الإخلال بها، ضمن مبحثين، يكون المبحث الأول عن موضوع تنفيذ الالتزامات المتعاقدين بوسائل الذكاء الاصطناعي، والمبحث الثاني عن موضوع أساس المسؤولية المدنية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في العقود.

وخاتمة بحثنا سوف تكون مخصصة لبيان ما توصلنا إليه من نتائج ومقترحات خاصة بموضوع البحث.